

## ندوة في رام الله (2009/2/3)

سعيد أبو علي  
ممدوح العكر  
داود تلحمي  
كميل منصور\*

أدار الندوة وحررها: خالد فراج

### أهداف الحرب ونتائجها

خالد فراج: دعونا نبدأ بتحليل الأهداف الإسرائيلية الآنية والبعيدة المدى ونتائجها - ما حققه العدوان، وما فشل في تحقيقه.

سعيد أبو علي: بداية، أود التوضيح أنني منتم إلى حركة "فتح"، لكنني هنا، أعبر عن رأيي الشخصي. بالنسبة إلى الأهداف الإسرائيلية، لا نستطيع أن نلمّ بها جميعها، لأن إسرائيل لم تعلن أو تحدد أهدافاً سواء أكانت عسكرية أم سياسية أم استراتيجية، وإنما وضعت هدفاً عريضاً ومبهماً، فحواه تغيير الواقع في قطاع غزة، وإيجاد واقع بديل ومختلف. ومع ذلك، نستطيع أن نستخلص عدة أهداف رئيسية تتصل بالشعب الفلسطيني عامة، وبـ "حماس" والوضع السياسي الداخلي الإسرائيلي خاصة. أعتقد أن السياسة الإسرائيلية، وكما عبر عنها القادة الإسرائيليون في إبان عملية "السور الواقى"، تتلخص بفكرة "كيّ وعي" الشعب الفلسطيني، وبإلحاق هزيمة معنوية دائمة به، وإشعاره بالعجز الدائم، وأنا أعتقد أن هذا كان الهدف الأهم. ثمة هدف آخر هو إفضال الجهود والمفاوضات الرامية إلى استمرار عملية السلام، ومن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية الحالية استنفدت مدة الحكم من دون تحقيق أي تقدم، أو اقتراب من أهداف العملية التي بقيت تراوح مكانها خلافاً للتصريحات والتعهدات كلها. فيما يتعلق بـ "حماس"، وبالتعامل المباشر معها كقوة مهيمنة على قطاع غزة، فإن إسرائيل هدفت إلى تغيير قواعد اللعبة من خلال الرد على الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة على نحو يضمن وقفها، وإلى تكريس حالة الحصار والضغط على الحركة من أجل تدجينها، بمعنى إضعافها إلى الدرجة التي لا تستطيع معها الاستمرار في مجارة لعبة الحرب الإسرائيلية، وكذلك فرض قواعد وتوازنات أمنية وعسكرية تجعلها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة إسرائيل والخارج، لكن قوية داخلياً إلى درجة لا يستطيع أحد معها أن ينازعها بشأن سيطرتها على القطاع، وذلك ليس حياً بـ "حماس"، لكن حفاظاً على الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فتجزئة القضية، وتجزئة النظام السياسي، وتجزئة الشعب الفلسطيني بما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية، هي كلها أمور تخدم الأهداف والأغراض الإسرائيلية.

خالد فراج: هل يمكن القول إن الحرب على غزة هي امتداد لعملية "السور الواقى" في سنة 2002، وإنها ستتواصل بشكل أو بآخر لخدمة الأهداف نفسها؟

ممدوح العكر: أعتقد ذلك، فعملية "الرصاص المسبوك" هي امتداد طبيعي لعملية "السور الواقى" ضد الضفة الغربية في سنة 2002، والتي لم تصل في حينه إلى غزة، إذ إن هدفها هو الهدف نفسه لعملية "الرصاص المسبوك"، والمتصل بكسر إرادة المقاومة. وفي هذا المجال، أنا أستند دائماً إلى ما قاله موشيه يعلون، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق في أثناء عملية "السور الواقى" في سنة 2002: "يجب أن يعرف الفلسطينيون في أعماق أعماق وعيهم أنهم شعب مهزوم".

الجانب الآخر هو مشروع شارون، الذي كان انسحاب إسرائيل من قطاع غزة جزءاً منه. وأذكر أن البروفسور الإسرائيلي غاري سوسمان، الأستاذ في جامعة تل أبيب، كتب قبيل عملية الانسحاب من قطاع غزة قائلاً إنها جزء من تفكير استراتيجي بعيد المدى لشارون، مضمونه تعزيز فصل غزة عن الضفة، ودفع غزة إلى الاتجاه غرباً نحو

مصر، والصفة الغربية إلى الاتجاه اجتماعياً واقتصادياً، وبالتدريج، شرقاً نحو الأردن، بعد أن تقوم إسرائيل بالحصول على ما تريده من أرض الضفة الغربية. عملية "الرصاصة المسبوك" رمت إلى الهدف نفسه، وهو كسر إرادة المقاومة، فلا يمكن تفسير حجم التدمير الهائل الذي أحدثته آلة الحرب الإسرائيلية، بأنه فقط توجيه ضربة إلى قوة "حماس"، أو تأديبها هي أو الشعب الفلسطيني. وأنا أتفق مع ما ذكره سعيد أبو علي من أن إسرائيل لم تكن تهدف إلى القضاء على حكم "حماس"، وإنما تريد أن تبقى مسيطرة على القطاع لخدمة الهدف الاستراتيجي الذي تحدثنا عنه، وهو بقاء حالة الانقسام كما هي.

**كميل منصور:** انطلاقاً من حديث د. سعيد ود. ممدوح، أود التطرق إلى نوعين من الأهداف في الحملة الإسرائيلية الأخيرة: الأول يتعلق بقطاع غزة نفسه، والثاني يتخطى ساحة المعركة في القطاع. أبدأ بما يتخطى ساحة المعركة. إن استهداف المدنيين والأبنية العامة يشكل ردة فعل على ما حدث في سنة 2006 [العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان]. فتدريب الجيش، وإجبار الجنود على ارتداء الستر الواقية، والاحتماء داخل المدرعات، وتدمير الأبنية على من فيها قبل أي تقدم، والاستعانة المفرطة بسلاح الجو، أمور هدفت كلها إلى ضمان الحد الأدنى من القتلى والجرحى الإسرائيليين. لقد كتب عدد من الصحافيين الإسرائيليين المقربين من صنّاع القرار الإسرائيلي أن تقرير فينوغراند كان بمثابة دليل المعركة. وأنه طُبّق نقطة نقطة في أثناء العمليات العسكرية. أرادوا أن يثبتوا أنهم تعلموا الدرس تكتيكياً وعملياً، وهذا يعني أن الحرب كانت ردة فعل على أزمة الثقة بالنفس لدى القادة الإسرائيليين أكثر مما كانت فعلاً عقلانياً ومدروساً من أجل مواجهة التحديات الآتية من غزة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرادوا أن يرسلوا رسالة إلى القوى السياسية خارج النطاق الجغرافي لقطاع غزة، أي الضفة الغربية ولبنان (أعني إلى حزب الله) ودول المنطقة بما فيها إيران، فحواها: "إننا مستعدون لاستهداف المدنيين واستهداف البنية التحتية إذا ما تعرضت مصالحنا للخطر." هذا مفهوم جديد للردع عند الإسرائيليين، وهو مفهوم مبني لا على القدرة على حسم المعركة في الميدان والانتصار فيها فحسب، بل أيضاً على الاستعداد لاستهداف المدنيين كمدنيين. هذا المفهوم يذكرنا بالردع النووي القائم على تنبيه الأعداء لوجود الاستعداد لقتل عشرات الآلاف من المدنيين. لكن الردع النووي يهدف إلى الحفاظ على بقاء الدولة بالذات، لا على مجرد مصالحها مهما تكن مهمة. أما في الحالة التي نحن بصدها، فلم يكن الكيان الإسرائيلي مهتماً بوجود "حماس" في قطاع غزة، ولا بقذائفها. وإذا اعتقد القادة الإسرائيليون أنهم استطاعوا تطوير مفهوم الردع من خلال استهداف المدنيين في هذه الحرب، فإنهم مخطئون بلا أدنى شك. لقد استفادت إسرائيل من أوضاع دولية ملائمة (مرحلة انتقالية في الإدارة الأميركية)، وذلك إلى حد معين، لكنهم أثاروا الرأي العام العالمي ضدهم. والأوضاع الملائمة لن تتكرر في المستقبل بالضرورة. أعتقد أن الطريقة التي حارب بها الجيش الإسرائيلي تعبر عن مأزق استراتيجي أكثر مما أدت إلى اكتساب رصيد ردعي جديد.

أما فيما يخص الأهداف المتعلقة بقطاع غزة بالتحديد، فأنا أتفق مع ما قاله د. ممدوح من أنها تتمثل في إضعاف "حماس"، وتعزيز فصل الضفة الغربية عن غزة. لكن "حماس" لم تضعف جرّاء الحرب، وحتى فصل الضفة عن غزة لم يتعزز على الرغم مما قد يبدو أول وهلة. من الضروري هنا العودة إلى الوراء قليلاً، إلى مشروع شارون بالتحديد، عندما قرر تفكيك مستوطنات غزة وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي حول قطاع غزة براً وبحراً وجواً باستثناء الحدود الفلسطينية المصرية (وطولها نحو عشرة كيلومترات). كان هدف شارون "رمي غزة في أحضان مصر"، وبالتالي تقليص الخطر الديموغرافي ضمن حدود ما يتبقى من فلسطين الانتدابية، وفصل الضفة عن غزة، والسيطرة الدائمة عليها. وقد فهمت السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس الهدف الإسرائيلي عندما وافقت في خريف سنة 2005 على ترتيبات معبر رفح غير السيادية (ربط أجهزة الكمبيوتر التي تسجل عبور الأشخاص بالشبكة الإسرائيلية، ووجود مراقبين أوروبيين، وحصر نقل البضائع بين القطاع ومصر بمعبر كرم أبو سالم الواقع تحت الرقابة الإسرائيلية المباشرة)، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الوضع القانوني للضفة وغزة. وعلى الرغم من هذه الترتيبات، فإن زادت إسرائيل في حصارها على غزة حتى قبل سيطرة "حماس" على القطاع، واستغلت قيام حكومة "حماس" من أجل تجويع أبناء غزة ودفعهم إلى المطالبة بفتح الحدود مع مصر. لكن لسوء الحظ، لم تفهم حكومة "حماس" أن هذا هو بالذات الهدف الإسرائيلي بعد سنة 2005، فسمحت بهدم الجدار الفاصل ما بين غزة ومصر في كانون الثاني/يناير 2008، وبأن يدخل الناس الجياح الأراضي المصرية. لكن المصريين، بعد الصدمة الأولى، أعادوا السيطرة على الحدود وحفظوا الدرس خلال الحرب: غزة خط أحمر، وضعها القانوني مثل

وضع الضفة الغربية، لن نسمح بأن تكون غزة جزءاً من المسؤولية المصرية. لن أناقش هنا الاعتبارات الداخلية المصرية، ولن أؤيد بالضرورة الممارسات المصرية جميعها على الحدود مع غزة. لكن فيما يخص النظرة الاستراتيجية المصرية بشأن الوضع القانوني لقطاع غزة، أعتقد أن موقف القاهرة يحفظ بكل تأكيد المصلحة الفلسطينية. وبالعودة إلى الحرب، فبعد 1300 شهيد و6000 جريح وآلاف الأبنية المدمرة، ما زالت مصر محافظة على وضعية معبر رفح لتأكيد أن قطاع غزة لا يزال تحت الاحتلال مثل الضفة الغربية. إن هذا يشير بلا شك إلى ما أعتقد أنه أهم فشل لأهداف الحرب الإسرائيلية على غزة.

**خالد فراج: ملاحظة سريعة، أريد أن أذكر بمقابلة مع قائد المنطقة الشمالية غادي أيزنكوت، نشرت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 2008/10/3، وقد تحدث فيها عن الموضوع اللبناني، وعن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وعن قوة النار الهائلة (استراتيجية الضاحية). أليس هذا ما طبّق بعد أقل من ثلاثة أشهر في غزة؟**

**داود تلحمي:** في تقديري، إن الهدف الأول للمسؤولين الإسرائيليين على الصعيد العسكري هو استعادة قدرة الردع التي فقدها، أو التي استخلصوا أنها مهددة بالفقْدان، في أعقاب الحرب على لبنان في صيف سنة 2006، على خلفية الفكرة الأساسية التي يتحدث عنها زئيف جابوتنسكي، المرجع التاريخي لليمين الصهيوني والإسرائيلي، أي فكرة "الجدار الحديدي"، التي جوهرها أنه "لا يمكن أن نصمد ونستمر في هذه المنطقة إلا من خلال فرضنا درجة كافية من الإرهاب والتخويف والترويع، بحيث لا يجرؤ أحد على التصدي لنا أو تهديدنا".

وبات الآن معروفاً وواضحاً أن التخطيط لهذه العملية جرى مسبقاً وعلى خلفية استخلاصات تقرير لجنة فينوغراد. فقد كشفت المصادر السياسية والصحافية الإسرائيلية أنها وضعت مبكراً، وأن إيهود براك، وزير "الدفاع" الإسرائيلي، أعدها قبل حزيران/يونيو الماضي، أي قبل فترة التهدة التي تم التوصل إليها مع "حماس" في ذلك الحين. وبالتالي، استعادة الردع هو الهدف الرئيسي. وهذه الحرب هي، على هذا الأساس، رسالة ليست موجهة إلى "حماس" فحسب، بل أيضاً إلى الأطراف كلها الفلسطينية والعربية والإقليمية المعنية، وفحواها أن إسرائيل ما زالت قادرة على إلحاق أذى غير محدود بمن ترى أنه يمكن أن يهددها. فحزب المدنيين كان أمراً مقصوداً به الترويع والردع ومنع الأطراف المعنية، العربية والفلسطينية، من "التطاول" على وجود إسرائيل و"أمنها".

لكن، إلى جانب هذا الهدف الرئيسي، هناك أهداف أخرى تأتي بعده من حيث الأهمية، ومنها هدف انتخابي متمثل في حسابات زعيم حزب العمل إيهود براك وزعيمة حزب "كاديما" الجديدة تسيبي ليفني، اللذين اعتقدا أن حرباً جديدة قليلة التكلفة البشرية بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي يمكن أن تمحو آثار الحرب على لبنان على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، وتحسّن بالتالي من وضعها الانتخابي، وخصوصاً في مناخ المزاييدات التي كان يطلقها بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود المعارض، وبقية تيارات اليمين الصهيوني المتطرف ورموزه، على خلفية استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، واستمرار "تهديد أمن سكان جنوب إسرائيل".

طبعاً، أنا اتفق مع الزملاء فيما يتعلق بغزة نفسها. فما كان مطلوباً بالنسبة إلى أصحاب القرار الإسرائيليين لم يكن إبطاء سلطة "حماس"، وإنما إضعافها، وحدّ قدرتها على التصعيد والاستمرار في إطلاق الصواريخ، أو على السماح للآخرين بإطلاقها، أو الصمت عنهم. وذلك ليس حياً بـ "حماس"، وإنما خشية انفلات الوضع في القطاع، ورغبة في إدامة الانقسام الفلسطيني. فإطاحة أي سلطة، وخصوصاً سلطة مثل سلطة "حماس" ممسكة بالوضع، يفتح المجال أمام الفوضى، وأمام نمو قوى أكثر تطرفاً وأقل انضباطاً في غزة، بما في ذلك أنصار "القاعدة". وفي واقع الحال، فإن بعض الفرق الأصولية الجديدة باتت موجودة هناك، لكنها، إلى حد كبير، تحت السيطرة.

بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من رؤية شارون، صاحب مشروع إعادة الانتشار خارج قطاع غزة، والذي تم تنفيذه في سنة 2005، فإن هذه الحرب ومجمل الخطوات الإسرائيلية، يأتیان في سياق العمل على الحؤول دون تحقق مشروع الاستقلال الفلسطيني، ومن أجل تبييد أي فكرة لتحقيق مثل هذا الاستقلال عملياً. ففي الواقع، ما زالت القوى الصهيونية الرئيسية في إسرائيل ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة بمعنى الكلمة، وذلك على الرغم من التصريحات العلنية لبعضهم. لقد كان هدف شارون الرئيسي من عدوان ربيع سنة 2002 على الضفة الغربية، ومن محاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات والعمل على إنهاء دوره، ومن ثم حياته، هو تشجيع الانقسام والتشردم الداخلي الفلسطيني، الأمر الذي يقود إلى إزالة أو تبييد إمكان تحقق مشروع الاستقلال الفلسطيني، واستبداله بإقامة مجموعة من المعازل (أو البانتوستانات) في قطاع غزة والضفة الغربية، محاصرة ومسيطر عليها من جانب

إسرائيل. هذا هو ما أوضحه بشكل ساطع مستشار شارون المقرب منه دوف فايسغلاس في مقابلاته الشهيرة في صحيفة "هآرتس" في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2004، أي قبل عام تقريباً من تنفيذ خطة إعادة الانتشار الإسرائيلي خارج قطاع غزة، والتي تحدث فيها بصراحة عن هدف شارون من هذه الخطة التي نالت، وفق ما قاله، مباركة إدارة بوش، وهو "تجميد عملية السلام"، وكذلك مشروع الدولة الفلسطينية، إلى أجل غير محدد، إلى أن يصبح الفلسطينيون "فنلنديين"، كما قال.

### تعقيبات وإضافات سريعة

**سعيد أبو علي:** أود أن أعقب بإيجاز على بعض ما ذكره الزملاء. أنا أتفق مع مسألة الردع والتهديد بالنسبة إلى الوضع الإقليمي، لكنني أتساءل في الوقت نفسه: هل يمكن استبعاد أن عملية بهذه الضخامة والقوة والحجم ربما كانت تستهدف استدراج ردات فعل، أو توريث أطراف إقليمية أخرى في حرب أوسع وأكبر؟ وأتساءل أيضاً: هل إن حرباً بهذه الضخامة كانت تستهدف تغيير قواعد اللعبة في غزة فقط، أم أنها كانت تستهدف إيجاد وضع إقليمي جديد من شأنه أن يلحق غزة، أو يلحق الضفة الغربية، بصيغ وعلاقات ومحاور هنا وهناك، وعلى الأقل إلقاء غزة كما قيل بحضن مصر؟

بالنسبة إلى مداخلة د. كميل بشأن النجاح والفشل، من المبكر أن نستخلص أين النجاح والإخفاق بالنظر فقط إلى النتائج الميدانية المباشرة للحرب. فالنجاح والفشل مرهونان بالنتائج، وأنا أعتقد أنه في أثناء هذه الحرب تكرر الانقسام السياسي الفلسطيني، بل امتد إلى النظام الإقليمي، وما نحن الآن أمام محورين واضحين، وهذا يعتبر عنصر إخفاق على المدى الاستراتيجي، وإن ظهر شكلياً وأنيباً أن "حماس" حققت نجاحاً ونصراً. صحيح أنها اكتسبت شرعية جديدة، على مستوى الشرعية الثورية (المقاومة)، وعلى مستوى الشارع العربي والإسلامي، لكنها الآن، ومن خلال نظرة سياسية واقعية، تفاوض إسرائيل عبر مصر بصفتها من يملك قرار الحرب والسلام في قطاع غزة، بمعزل عن السلطة الفلسطينية والإجماع الوطني، وهذا من شأنه تكريس حالة الانقسام وتعميقها وتبديد إمكانات إقامة دولة فلسطينية بالضفة وغزة معاً.

**كميل منصور:** أود أن أعبر عن فكرة قد تتعجبون عندما أطرحها: يجدر بـ "حماس" أن تشكر مصر على موقفها خلال الحرب. فلو أن مصر وافقت على ما تريده الحركة من فتح الحدود، لكانت الحرب أدت إلى لجوء عشرات، لا بل مئات الآلاف من سكان غزة إلى سيناء، ولو كان حدث بعد ذلك وقف لإطلاق النار، لكان الإسرائيليون وضعوا شروطاً تعجيزية على "حماس" وعلى غيرها من أجل الموافقة على عودتهم إلى القطاع، ولكانت "حماس" في موقف أضعف كثيراً اليوم.

**ممدوح العكر:** مع تفهمني لما قاله كميل، هناك خطأ استراتيجي ارتكبته مصر، إذ كان عليها أن تفتح معبر رفح في اتجاه واحد، بمعنى أن تسمح بإدخال المعونات الطبية والإغاثية إلى القطاع، بالإضافة إلى الطواقم الطبية والصحافية، وهذا لا يتناقض مع وضعية المعبر القانونية كأرض محتلة، ولا يغيرها.

**داود تلحمي:** أود فقط أن أشير هنا بسرعة إلى النهج الاستراتيجي الإسرائيلي مستشهداً بالمحلل العسكري الأميركي ماكس بوت، الذي يعمل في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية. فقد نشر مقالة في 2009/1/4، أي في أثناء العدوان على غزة، قال فيها إن إسرائيل لن تحسم المعركة بشكل نهائي، وإنها ستكرر هذا النوع من الحروب "منخفضة المستوى" لعدة أعوام وربما لعدة عقود. وبالتالي نحن لسنا أمام مشروع محدد زمنياً، إنما أمام استراتيجية متواصلة لها علاقة بطبيعة إسرائيل، وبدعم استعدادها لقبول فكرة التعايش مع كيان فلسطيني مستقل فعلاً، ومع محيط عربي متكافئ.

### مواقف "حماس" والسلطة والمطلوب فلسطينياً للخروج من الوضع الحالي

**خالد فراج:** لننتقل إلى المحور الثاني من الندوة - تحليل رؤية ومواقف "حماس" ومواقفها تجاه الوضع من مختلف جوانبه قبل العدوان وفي أثنائه، وكذلك أدائها سياسياً وعسكرياً، وفي المقابل تحليل مواقف السلطة وأدائها، وما هو المطلوب منهما في ضوء المخططات الإسرائيلية والمواقف الدولية للخروج من هذا الوضع الفلسطيني الشائك والمعقد.

**ممدوح العكر:** سأبدأ بتحليل موقف "حماس" فيما يخص العلاقة بمصر. فقبل العدوان لم تعط "حماس" مصر الفرصة لإدارة الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، والذي كان من المقرر أن يبدأ في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، كما أنها في أثناء العدوان، اتخذت في البداية موقفاً هجوماً تصاعدياً من مصر، ثم تراجعته عنه لاحقاً. وهذا يدل على عدم وجود موقف استراتيجي راسخ، ولا حنكة سياسية في إدارة الصراع لدى الحركة. فيما يتعلق بمعبر رفح، أريد أن أؤكد أن هناك قصر نظر استراتيجياً، فمعبر رفح لا يجوز التعامل معه كحدود مصرية - فلسطينية، لأن من شأن ذلك أن يلغي وضعه القانوني كأرض لا تزال تحت الاحتلال. وهذا أيضاً يصب في الرؤية الخطأ لعملية إعادة الانتشار حول قطاع غزة التي اعتبرت في حينه تحريراً للقطاع، إذ لم تكن تحريراً، ولم تكن انسحاباً كما نعلم الآن، بل جاءت ضمن مخطط معين. لقد خرج الإسرائيليون كعسكر ومستوطنين، لكن الاحتلال بقي موجوداً؛ خرجوا من السجن، لكن المفاتيح بقي بيدهم، برأ وجواً وبحراً. وتجلى ذلك أيضاً في الموقف من عدم تجديد التهديد مع إسرائيل. لقد كانت "حماس" محقة في عدم التجديد إلا بشروط، لأن الإسرائيليين لم يلتزموا شروط هدنة الأشهر الستة، وخصوصاً فيما يتعلق بالحصار وفتح المعابر، لكن الطريقة التي تصرفت الحركة بها مباشرة بعد انتهاء فترة الهدنة زمنياً، لم تكن موفقة، إذ انطلقت الصواريخ على الفور، ووقعت "حماس" في فخ استدراجها الإسرائيليون إليه، فظهرت كأنها هي المبادرة إلى الحرب والمواجهة، الأمر الذي استنفد جهداً كبيراً منها لتبرير موقفها، وإثبات أن إسرائيل هي التي خرقت الهدنة، ولم تلتزم شروطها، وشتت العدوان.

علاوة على ذلك، وقعت "حماس" في خطأ استراتيجي آخر تجلى بفتح معركة داخلية، سواء في أثناء الحرب أو بعيد انتهائها. صحيح أن موقف السلطة كان فيه كثير من التلكؤ والتلعثم، لكن كان على "حماس" أن تدرك أن إدارة المعركة مع إسرائيل تحتاج إلى وحدة، لا إلى فتح معارك داخلية. فمن لديه رؤية استراتيجية، يجب أن يدرك إلى أين يتعين عليه الذهاب، إذ لم يكن من السليم أن ينساق إلى معركة داخلية، ويفتح النار على السلطة في الأيام الأولى من المواجهة القاسية.

أمّا على المستوى الميداني، فكان واضحاً بحسب المعلومات المتوفرة أنه لم يكن هناك التحام مقاوم ضد الجيش الإسرائيلي، ومع ذلك رفعت "حماس" سقف التوقعات، وتحدثت كثيراً عن المفاجآت، لكن هذه لم تحدث. وفي الواقع، قد تكون طبيعة التدخل الإسرائيلي قللت فرص الالتحام مع المقاومة، وربما تكون القوة التدميرية الهائلة التي استخدمها الجيش الإسرائيلي حالت دون الالتحام.

فيما يتعلق بأداء السلطة، فإن الخطأ الأكبر الذي وقعت السلطة فيه، منذ اليوم الأول، هو أنها وجهت نوعاً من اللوم إلى حركة "حماس" في أنها قدمت لإسرائيل الذريعة لشن هذا الهجوم، وهذا يعتبر سياسياً خطأ فادحاً، وخصوصاً أنه كان واضحاً من حجم الهجوم الإسرائيلي منذ أول يوم، أنه كان موجهاً لا ضد الحركة فحسب، بل ضد الشعب الفلسطيني بأسره أيضاً. لقد كان على قيادة السلطة الوطنية أن ترى هذا الموضوع بشكل أوضح وأدق، وأن يكون خطابها الرسمي والإعلامي ضمن سياق أن الحرب موجهة ضد الشعب الفلسطيني، وأن تجند نفسها بكل الوسائل لمواجهة هذا العدوان. ومع أن حديث السلطة عن الصمود والعدوان بدأ بعد عدة أيام، لكنه بقي متأرجحاً، وكان من الواضح أن موقف اللوبي الأساسي في السلطة يشي بنوع من الشماتة.

**كميل منصور:** من المهم جداً أن نميز بين حركة "فتح" والسلطة في الضفة الغربية من جهة، وبين حركة "حماس" والسلطة في غزة من جهة أخرى. بالنسبة إلى "حماس"، لدينا قيادة في غزة وفي دمشق، ولدينا أيضاً سلطة في غزة تحت إمرة الحركة تتمثل في إدارة عامة وأمن وشرطة ومدارس ومحاكم... وهذه الحركة ليست في أزمة. ومن المؤكد ومن الطبيعي أن يكون ثمة خلافات داخلية بين العسكر والسياسيين، وبين القيادات الموجودة في الخارج، وتلك

الموجودة في غزة، لكن هذه الخلافات لا تعني أن "حماس" تمر بأزمة، أو أنها عاجزة عن اتخاذ قرارات بعد التشاور بشأنها.

المشكلة أن الحركة السياسية المقابلة، وهي "فتح"، تمر بأزمة، لأن صناعة القرار داخلها مأزومة منذ أعوام. من هي "فتح"؟ أين القيادة؟ "فتح" لم تستطع تنظيم مؤتمرها منذ سنين، وهذا من أسباب الأزمة ومن أغراضها. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لا شك في أن هناك سلطة في الضفة الغربية، بغض النظر عن أزمة "فتح"، فيها رئيس، وحكومة، وشرطة تسيطر نوعاً ما على الوضع.

الآن، عندما نتحدث عن مصالحة بين "فتح" و"حماس"، ماذا نعني بذلك؟ أهي مجرد مصالحة بين حركتين، أم إعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟ الاحتمال الأول سهل نسبياً، أما الاحتمال الثاني، فهو أصعب كثيراً، إذ يتوقف نجاحه الفعلي والمستقر على إعطاء كل من "فتح" و"حماس" شرعية العمل، الأولى في غزة، والثانية في الضفة الغربية، والأهم من ذلك، على تحييد الأجهزة التنفيذية والحفاظ عليها بعيداً عن الخلافات السياسية وعدم استخدامها في الصراعات السياسية.

المقدمة هذه مهمة لأننا لا نتحدث عن حركات سياسية فحسب، بل أيضاً عن سلطتين تسيطر كل واحدة منهما على منطقة، وكل منطقة تخضع بدورها لنفوذ خارجي، لأن سكانها يعتمدون في تنقلهم واقتصادهم على الخارج. فقطاع غزة يحتاج إلى إسرائيل ومصر، والضفة الغربية تحتاج إلى إسرائيل والأردن. وهذا يعني أننا خاضعون حالياً لموازن القوى الإقليمية والدولية. ولسوء حظنا، فإن القرار الفلسطيني لم يعد قراراً مستقلاً، ولا سيما أنه أصبح قراراتين، إن لم يكن أكثر. أستنتج من هذا الواقع أن المصالحة تعتمد على توافق إقليمي ودولي بين لاعبين رئيسيين مثل: تركيا؛ سورية؛ مصر؛ الأردن؛ المملكة العربية السعودية؛ إيران؛ الولايات المتحدة.

**داود تلحمي:** يجب أن نؤكد مجدداً أن إسرائيل كانت خطت مسبقاً لهذه الحرب، واختارت توقيتها كي تكون، من جهة، قبل الانتخابات الإسرائيلية، ومن جهة أخرى، قبيل استلام براك أوباما السلطة في الولايات المتحدة، أي في ظل استمرار إدارة جورج بوش، التي كانت خلال أعوامها الثمانية أكثر إسرائيلية وليكودية من حكام إسرائيل. ومعروف الآن أن إسرائيل هي التي خرقت اتفاق التهدئة منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2008، وذلك بعدوانها على غزة آنذاك. بالإضافة إلى ذلك، كان من الواضح أنه، حتى بعد انتهاء فترة التهدئة في 2008/12/19، كان الطرف الإسرائيلي هو المعني بالتصعيد والتهديد بالعمل العسكري، وهذا بمعزل عن أي أخطاء تكتيكية تفصيلية يمكن أن تكون "حماس" قد وقعت فيها، فيما يتعلق بالتعامل مع المسألة.

من جانب آخر، ما زالت استراتيجيا حركة "حماس" بحاجة إلى توضيح. صحيح أنه جرى تطور في مواقف الحركة منذ انتخابات مطلع سنة 2006 حتى الآن، فيما يتعلق بالموقف من مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة، وبأمور أخرى، لكن لا يزال هناك إشكال بشأن الرؤية الاستراتيجية: أي، هل "حماس" فعلاً مع دولة فلسطينية في الضفة وغزة؟ وكيف تتصور "حماس" طبيعة هذه الدولة وسماتها، وكذلك نظامها السياسي؟

للأسف، ساحتنا الفلسطينية محكومة منذ فترة، وخصوصاً منذ انتخابات المجلس التشريعي في سنة 2006، بحدة العلاقة ما بين "حماس"، من جهة، و"فتح" والسلطة صاحبة القرار الحالي في الضفة الغربية، من جهة أخرى. وهذه الحدة تقود أحياناً إلى مواقف غير عقلانية، أو غير متوازنة، إذ برزت في أول أيام الحرب مواقف من جانب السلطة فيها شيء من تحميل المسؤولية لـ "حماس" عن اندلاع هذه الحرب. وهذا طبعاً تراجع في الأيام اللاحقة، فبرزت لهجة التضامن والدعوة إلى الوحدة، لكن التراشق وللأسف، ما لبث أن عاد بين الجانبين بعد انتهاء الحرب.

علاوة على ذلك، صدرت عن "حماس"، بعد الحرب، تصريحات مثيرة للتساؤل، منها تصريح رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل بشأن المرجعية الفلسطينية الجديدة، بينما يجب أن يتركز الجهد الفلسطيني الآن على تجاوز هذه الإشكالية في الوضع الداخلي الفلسطيني، ومحاولة البحث بعقل مفتوح عن استراتيجية عمل كفاحي وسياسي موحدة، ومتفق عليها، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني فلسطيني تشارك فيه الأطياف كلها، بحيث يتم حل الإشكال الداخلي جذرياً، وتتم استعادة وحدة القرار واستقلاليته المفقودتين. هذا التمحور الحالي مؤذٍ ومحاولة الاستنجا ببقوى وتحالفات خارجية يؤدي إلى تعزيز الخلاف والانقسام الفلسطيني.

هناك أيضاً قضية أساسية تحكمنا كفلسطينيين في ظل هذا الوضع الذي نعيشه، وفي ضوء الحرب ونتائجها، تتمثل في أن أي حرب إسرائيلية على أي طرف، تقوي هذا الطرف ولا تضعفه، حتى لو أضعفته عسكرياً، والتحليلات العسكرية الأميركية والإسرائيلية بعد الحرب تؤكد ذلك. فحتى لو افترضنا أنه جرى إضعاف "حماس" عسكرياً، وهو

مجرد افتراض لا يتوفر إمكان لبتّه، إلا إنها كسبت من هذه الحرب على مستوى الجمهور الفلسطيني. وإسرائيل لا يعينها هذا الأمر كثيراً، ولا تعيره أهمية كبيرة، ما دام الوضع الفلسطيني منقسماً، ويزداد تفككاً، فهذا هو الأمر المهم والمركزي بالنسبة إليها في هذه المرحلة. وهنا، لا بد من جديد، من تأكيد الدور السلبي المباشر الذي قامت به إدارة جورج بوش الأميركية في تعميق الانقسام الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، اتخذت الإدارة الأميركية بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 2006، توجهاً معلناً بضرورة "إسقاط" أو "هزيمة" حماس". وهذه الكلمات بالتحديد استعملها مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية، بعد الانتخابات مباشرة، ثم جرى التحرك في السنة التالية من جانب الإدارة الأميركية لإفشال حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت بعد اتفاق مكة في شباط/فبراير 2007. وهذا التحرك كان واضحاً وعلنياً، فقد مورست ضغوط كبيرة لإفشال هذه التجربة، بما في ذلك عبر مواصلة الحصار المالي، كما نذكر. ونحن جميعاً، نأمل الآن، من منطلق المصلحة الفلسطينية، بأن نتجاوز هذا الوضع وهذه الحدة في العلاقات، ونعيد بناء حكومة الوحدة الوطنية أو الوفاق الوطني. وهذه الحكومة مهمة وضرورية، لكنها ليست المسألة المركزية على هذا الصعيد، ذلك بأن الأهم هو الاتفاق على استراتيجية كفاحية وسياسية للأعوام القليلة المقبلة، استراتيجية موحدة وواضحة، يتفق عليها في القضايا الحيوية كلها، بالتفصيل ما أمكن ذلك، وليس فقط بالعناوين، لأن تأليف حكومة من دون الاتفاق لا يحل المشكلة جذرياً على أمد أطول، وإن كان يساهم في حل مشكلات عملية مباشرة للمواطنين، وهي مسألة مهمة طبعاً.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إشكالية في النظام السياسي، الذي بُني انطلاقاً من اتفاق أوسلو وما بعده، كونه نظاماً رئاسياً وبرلمانياً في آن واحد، فضلاً عن أنه واقع تحت الاحتلال. وهو نظام مربك جداً، يجعل مركز القرار مشتتاً، وفي حالة صراع، أو تنازع، في العديد من الحالات. لذلك، فإن إحدى القضايا الأساسية التي يجب الوقوف أمامها في المستقبل هي ضرورة بلورة صيغة مختلفة تحسم هذه الازدواجية بوضوح. وربما كان النظام البرلماني هو الأفضل في وضعنا. وهذه المسألة ليست ذات أولوية ملحة في الوقت الراهن، إذ إن السلطة بمجملها ضامرة الصلاحيات، فهناك هموم أكبر، لكنها مهمة في المستقبل.

**سعید أبو علي:** فيما يتعلق بالموقف من مصر ومعبر رفح، هل ارتكبت مصر فعلاً خطأً استراتيجياً بعدم فتح المعبر؟ أقول: كلا، إن سياسة مصر وموقفها مبنيان على تقدير وإدراك شامل لخطورة أبعاد العدوان الإسرائيلي ومراميها، وذلك ما أعلنه الرئيس مبارك بوضوح. فالموضوع مرتبط بموقف محور عربي عبر عن نفسه من قبل بالنسبة إلى سياسات "حماس" المتعلقة بالحوار والوحدة الوطنية، وكذلك بالتهدة، واستمر لاحقاً فيما يتعلق بالمعبر. مسألة أخرى. قررنا هنا أن العدوان على غزة تم تخطيطه مسبقاً، وكان حتمياً ولا مفر منه، وأن الذريعة لم يكن لها دور. أريد أن أفترض أن هذا صحيح، لكنني أتساءل: ألم تكن قيادات "حماس" تدرك خطورة هذا التوجه الإسرائيلي، وأن إسرائيل تخطط لاستدراجها، كي تتوفر لها الذريعة من أجل تحقيق هدفها، أم أنها كانت تدرك ذلك، واعتقدت أن الضربة لن تكون على هذا النحو، أو كما قال خالد مشعل: "إننا لم نكن نتوقعها بهذا الحجم؟"

وهنا نتساءل كوطنيين ومن موقع المستقل وموقع المواطن الفلسطيني: قرار الحرب والسلم بيد من؟ أنا أرى أن الأغلبية العظمى من التحليلات ما زالت تتمحور حول الخلافات القائمة بين "فتح" و"حماس" وحالة الاستقطاب الثنائي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ندوتنا، كأنه ليس لدينا رؤية أخرى، أو القدرة على تشخيص الأمور من منظور خارج عن حالة الانقسام والاستقطاب الثنائي. أتساءل مثلاً عن الـ 1400 شهيد، وهم الأغلبية الساحقة من عدد الشهداء الإجمالي؛ هؤلاء برقبة من؟ من يتحدث عنهم؟ كل فصيل أعلن أسماء شهدائه، ولم يصل أحد صلاة الغائب على هؤلاء الـ 1400 شهيد.

والسؤال الأهم الذي يجب أن نوجهه إلى أنفسنا عندما نتحدث عن القرار الوطني، وفقدان استقلالية القرار الوطني، ووقوع الكل الفلسطيني، للأسف، تحت وصاية أو تدخل الخارج، الأمر الذي أفقده القرار المستقل، هو: كيف نستعيد هذا القرار؟ ليست الحكمة في أن نحدد أين مفتاح القرار الفلسطيني، في هذا المحور أو ذاك، وإنما في كيف نستعيد هذا المفتاح ونمسكه بأيدينا.

بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية يمكن وصف موقفها بأنه كان متلعثماً، وبأنه لم يكن لا قوياً ولا عالياً ولا حاسماً ولا متكاملًا بالصورة التي تعبر عما نريد. لكن يجب ألا نتجاهل أن الموقف الأساسي كان وقف العدوان، وأن الجهود والمسعى كلها اتجهت إلى وقفه في الوقت الذي كانت السلطة تتعرض، كما مصر، لموقف عدائي من جانب "حماس" والمحور المؤيد لها. فقد أصرت السلطة في كل اتصالاتها ومواقفها على وقف العدوان، وفتح المعابر، وفك

الحصار، وتحميل إسرائيل مسؤولية الجرائم، وذلك بالتعاون والتنسيق الكاملين مع القيادة المصرية الشقيقة، أو مع السعودية، أو في إطار الجامعة العربية، أو عن طريق مجلس الأمن، وتوظيف العلاقات مع الدول الكبرى من خلال جهد دبلوماسي سياسي وتحرك شعبي..

فيما يتعلق بحركة "فتح"، صحيح أن أزمته مزمنة إلى حد ما، لكنني أقول كمراقب، إن هذا العدوان على قطاع غزة، أثار حراكاً جديداً فيها، وأحيا عمقها الوطني، ويمكن أن يشكل رافعة استنهاض ستؤدي بالقریب إلى عقد مؤتمرها السادس، وإلى إعادة صوغ برنامجها ومواقفها وسياساتها.

**ممدوح العكر:** قبل الحرب الإسرائيلية، كانت القضية الفلسطينية مستنزفة بالاستقطاب والانقسام الداخلي، ومستنزفة من خلال تفاوض عبثي وممارسات إسرائيلية استيطانية وعدوانية عسكرية، وسياسة أميركية تفتقر إلى الجدية في العمل لحل الصراع، لكن ما جرى في قطاع غزة أعاد فرض القضية على الأجندة الدولية، وخصوصاً على صعيد التعاطف الدولي والرأي العام العالمي معها، وهذا جانب يجب إدراكه وعدم التفريط به، لأنه يمكن البناء عليه، ولا سيما أن هناك حملة متصاعدة كسبت زخماً فيما يتعلق بموضوع مقاطعة إسرائيل. والصورة المرتمسة الآن هي أن هناك قوة طاغية غاشمة وحشية هي القوة الإسرائيلية التي لا تتورع عن استخدام أي شيء ضد المدنيين، وفي المقابل هناك شعب مقاوم، وحركة تضامن تشمل معظم بقاع الأرض.

فيما يتعلق بالمحاور، عندما نقول إن "حماس" واقعة في المحور الإيراني - القطري، لا بد من لفت الانتباه إلى أن السلطة أيضاً واقعة عملياً في المحور الآخر، وكنت أتمنى لو ذهب أبو مازن إلى مؤتمر قطر.

أمّا بالنسبة إلى السلطة، فيجب بداية، تمييز موقفها من موقف "فتح"، ففي أول أيام الحرب كانت "فتح" مغيبة، مع أنه جرت محاولات لاستنهاضها، وأذكر مقالاً لأحد المثقفين المميزين، وجه فيه نداء إليها طالباً منها أن تشتبك، وأن تستعيد دورها الوطني، وحذر من أنها إن لم تفعل ذلك، فإنها ستنتهي. كان يجب ألا تكون "فتح"، بصفقتها حركة وطنية رائدة، غائبة عن الاشتباك، وكان عليها أن تنتقد موقف السلطة، وألا تقبل موقفها المتعثر، وأن ترفض تصدي أجهزة السلطة لتحرك الشارع استنكاراً للعدوان. إن طريقة التصدي للتظاهرات ضد العدوان الإسرائيلي، وطريقة الاعتقالات وكيف تتم، وكذلك التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون، وعدم الإذعان لقرارات محكمة العدل العليا بالإفراج عن بعض المعتقلين، كلها مؤشرات تدل على أننا ننزل نحو نظام بوليسي. المطلوب الآن هو إعادة النظر في طبيعة السلطة ودورها، وأنا أعتقد أن هذه محطة مهمة لمراجعة المسار الفلسطيني كله من أوصلو حتى الآن، ولدرس إيجابياته وسلبياته، وكذلك عملية التفاوض والمقاومة التي لدينا كثير من التحفظات على أدائها.

**داود تلحمي:** في تقديري، أنه بالإضافة إلى ضرورة السعي الجاد لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وضمان استقلال القرار الفلسطيني، والخروج من حلقة الضغوط الخارجية، من المهم والحيوي العمل على تنظيم حوار وطني شامل بالعمق، تجري خلاله إعادة نظر فعلية في استراتيجية العمل الفلسطينية المتبعة في الأعوام الأخيرة، مع الإصرار على الوصول إلى رؤية مشتركة وموحدة، لا بشأن الهدف العام فحسب، بل أيضاً بشأن الطرق والأساليب والتكتيكات التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا الهدف، في ظل المتغيرات الكبيرة في المحيط المباشر وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك تطورات الوضع لدى الطرف الإسرائيلي القائم بالاحتلال. ولا بد هنا من إشراك الفعاليات الفلسطينية كلها في هذا الحوار، بحيث لا يقتصر الحوار أو الحل على "فتح" و"حماس". ومن المهم أيضاً أن يشمل ذلك أهلنا في الوطن المحتل وفي أقطار اللجوء والمهاجر على حد سواء، فهناك دور مصيري للجميع في السعي للخروج من المأزق الناجم عن استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني، وعن الهجمة الإسرائيلية المتواصلة، وعن مشروع شارون والتواطؤ الأميركي مع ذلك كله. ولا أعتقد أن وضعنا مغلوق ومن دون أفق، مع أنه ليس سهلاً. فهناك متغيرات مهمة في المحيط الإقليمي المباشر وفي الوضع العالمي، أظهرتها حركة التعاطف الشعبية العربية الهائلة وحركة التضامن الواسعة في الدول الإسلامية، وبلاد "العالم الثالث"، ومختلف دول العالم. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى بلد مهم إقليمياً مثل تركيا، التي شهدت، في العقد الأخير خاصة، تغييراً كبيراً في المزاج الشعبي لديها لمصلحة التضامن مع قضايا شعوب المنطقة العربية، وخصوصاً مع شعبنا الفلسطيني، وهو ما عكس نفسه على صعيد الموقف الرسمي أيضاً. علاوة على ذلك، هناك تضامن القوى اليسارية المتنامية النفوذ في دول أميركا اللاتينية، بحيث وصلت الأمور إلى إقدام دولتين مثل فنزويلا وبوليفيا على قطع العلاقات مع إسرائيل، وهناك دور



الجوالي العربية والمسلمة، والقوى اليسارية والديمقراطية، والحركات ذات النزعة الإنسانية في أوروبا وفي بلاد مثل أستراليا وكندا واليابان وداخل الولايات المتحدة نفسها، حيث تتنامى مؤخراً، وبشكل ملحوظ، دعوات مقاطعة السلع والمؤسسات الإسرائيلية، والدعوات إلى ممارسة ضغوط شبيهة بتلك التي مورست على النظام العنصري المنهار في جنوب إفريقيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. كل ذلك يضع الفلسطينيين أمام تحدٍ كبير للبحث عن نقطة انطلاق جديدة لحركة تحرهم الموحدة، مستفيدين من هذا الزخم وهذا التعاطف العربي والعالمى الواسع. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى الحدث الذي تمثل في رحيل إدارة بوش الأميركية اليمينية المتطرفة، وأهميته بالنسبة إلى شعبنا وسائر شعوب المنطقة والعالم، وذلك طبعاً من دون الركون إلى كون الإدارة الأميركية الجديدة ستغير جوهرياً وتلقائياً سياسات الولايات المتحدة التقليدية في منطقتنا، في غياب دور مؤثر وفعال وضاعط عليها فلسطينياً وعربياً وعالمياً.

**سعيد أبو علي:** أبدأ بالعدوان على غزة ونتائجها السياسية. فأنا أتفق مع ما ذكر عن الزخم الكبير، وحالة الحراك الدولي، وإعادة الموضوع الفلسطيني إلى الأجندة الدولية، على الأقل على صعيد المجتمع المدني أو الشارع العربي والإسلامي والدولي، لكن علينا أن نطرح السؤال التالي: هل كان هذا كله تحت يافطة فلسطين القضية، أم تحت يافطة غزة "حماس"؟ فبعد الحرب، يجب أن نسأل كيف يمكن لحراك سياسي أن يستثمر لمصلحة القضية.. وهذه مسؤولية "حماس" بالدرجة الأولى، فالمنطلق ليس واقع التجزئة والانقسام الفلسطيني وتكريسهما، وإنما القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالمحاور، فبالتركيز هناك محوران: محور تطرف، ومحور اعتدال عربي، والسلطة لا تنكر أنها قامت على أساس وفي نطاق استراتيجيا السلام، وإذا كان هناك من نقد يوجه إليها، فيجب ألا يوجه إليها لأنها في محور الاعتدال، وإنما إلى أدائها التفاوضي.

بالنسبة إلى حركة "فتح" والاشتباك، أنا موافق على أن دور حركة "فتح" بعمقها الوطني وتاريخها وما تمثله في النضال الوطني الفلسطيني والكفاح المسلح، قد يكون تراجع في الضفة الغربية في هذا العام أو العامين الماضيين، لكن في غزة الكل سمع أن المعركة لم تكن معركة "حماس" وحدها، بل كانت معركة الفصائل كلها، بما فيها الجهاد والشعبية والديمقراطية وأيضاً "فتح".

وفيما يخص التصدي للتظاهرات، سأحدثكم كمحافظ رام الله والبيرة. ليس سراً أن التوجيهات الأساسية التي جرى التوافق عليها بين القوى الوطنية كانت تتلخص في أمرين: الأول، ألا يكون هناك اشتباك على الأبواب الرئيسية للمدن كي لا تتعرض هذه المدن للاجتياح الإسرائيلي؛ الثاني، أن يرفع العلم الفلسطيني فقط. وسؤالي هنا هو التالي: لماذا ندعو إلى الوحدة ووقف العدوان، بينما يأتي كل فصيل بعشرة شبان ويحملهم أعلامه الحزبية؟ ثم لنفترض أن الأجهزة الأمنية مارست قمعاً على حاجز معين في رام الله، لكن هل فعلت ذلك عندما حدثت اشتباكات مع الإسرائيليين على حواجز أخرى؟ هل منعتها؟ كان هناك اشتباكات يومية مع الاحتلال في كثير من محاور المقاومة الشعبية في نعلين وبلعين وغيرهما، وهناك حواجز إسرائيلية لا تقع على أبواب المدن الرئيسية. ففي محافظة رام الله، مثلاً، يوجد أكثر من أربعين حاجزاً. لكن إحدى القنوات الفضائية ركزت على حاجز معين، واقتنصت بعض الأخطاء، أو التجاوزات التي فرضها وضع معين خارج نطاق السياسة العام، أو التعليمات الميدانية، وحرصت ضد السلطة وضد الأجهزة ضمن موقف سياسي معين، واتهمت السلطة بالقمع. هذا لا يعني عدم وجود تجاوزات هنا وهناك، لكن أن توصف السلطة بالنظام البوليسي، أو يصور الأمر كأنه لا يوجد عندنا نظام، فأظن ذلك إجحافاً.

### المواقف العربية والدولية

**خالد فراج:** في المحور الثالث والأخير ننتقل إلى المواقف العربية والدولية، وهنا نتناول الانقسامات العربية بشأن النظرة إلى "حماس" والمقاومة والمفاوضات السلمية، وتأثير ذلك في التعامل مع العدوان الإسرائيلي، وردة فعل "حماس" وحلفائها، كما نتناول المواقف الدولية ومواقفها من "حماس" والقضية الفلسطينية، وأخيراً نحاول الإجابة عن السؤال: إلى أين تتجه الأمور، وما العمل؟

**داود تلحمي:** إشكالية الانقسامات العربية، ليست حديثة العهد في المنطقة، والانقسام تعزز منذ بدايات هذا العقد الأول من القرن الجديد، وخصوصاً من خلال السياسة الأميركية التي كانت تحضر للحرب على العراق، ومن خلال توجه إدارة بوش، لإيجاد شرح في العالم كله على قاعدة: "من معنا ومن ضدنا". هذا الانقسام أدخلته هذه الإدارة إلى الساحة الفلسطينية نفسها، إذ توأطأت في هذا المجال مع مشروع شارون المشار إليه سابقاً، والذي يعمل على تفتيت الوضع الفلسطيني وإضعافه. والمفارقة في الموضوع هي أن الأطراف الرسمية الأميركية التي أدت دوراً كبيراً في اتجاه الدفع نحو إجراء انتخابات تشريعية في بداية سنة 2006، هي نفسها التي ضغطت وعملت بعد الانتخابات من أجل عدم احترام نتائجها، تحت عنوان "إسقاط حماس". والآن، بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وبعد رحيل إدارة بوش، هناك مواقف أميركية وأوروبية جديدة بشأن التعامل مع مشاركة "حماس"، وهناك آراء تم التعبير عنها من جانب مسؤولين أميركيين وأوروبيين حاليين وسابقين، ومن جانب مثقفين ومحللين، وحتى من طرف بعض المعلقين السياسيين الإسرائيليين، تفيد بأن سياسة استبعاد "حماس" ومحاصرتها أعطت نتائج عكسية. إذاً، فالانقسام العربي والفلسطيني كانا، إلى حد كبير وليس حصرياً طبعاً، نتيجة ضغوط وتوجهات الإدارة الأميركية، بنفوذها الكبير في العالم عامة، وفي منطقتنا خاصة، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات. لكن الوضع العالمي تغير في الأعوام القليلة الماضية، فهناك تراجع، وحتى تجاوز، لصيغة القطبية الكونية الأحادية، إذ بدأت تتبلور أقطاب جديدة أخذت ترفع صوتها داعية إلى عالم متعدد الأقطاب، وخصوصاً منذ منتصف العقد الحالي، والمقصود بصورة خاصة صعود الصين وروسيا. وعلى خلفية الخطوات الأولى للإدارة الأميركية الجديدة، يبدو أنها ستقوم بتغيير ملموس في عدد من سياسات الإدارة السالفة، ليس بالضرورة في اتجاه تبني مواقف أقرب إلى مواقفنا في قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، لكن في اتجاه أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية من إدارة بوش اليمينية المتطرفة. فهذه الإدارة الجديدة، وإن كان رئيسها من أصول نصف إفريقية، هي، في نهاية المطاف، إدارة أميركية لا عربية، وهي لا تبحث عن مصالحنا بالدرجة الأولى، وإنما عن مصالح الولايات المتحدة ونخبها الحاكمة.

أحد المؤشرات ذات المغزى في السياسة الأميركية الجديدة تمثل في الإسراع في تعيين جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للرئيس الأميركي بشأن الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، وفي تعيين مندوب آخر هو ريتشارد هولبروك، لأفغانستان وباكستان. ويبدو أن الهدف الرئيسي لميتشل في المرحلة الأولى من عمله سيتمثل في تثبيت وقف إطلاق النار على جبهة غزة، أمماً مهمته الأوسع المتعلقة بمعالجة الصراع في المنطقة، فهو بدأ بالتحذير من صعوبتها، ومن ترك المجال الزمني مفتوحاً للتعامل معها.

هناك تقديرات بأن ميتشل، ومن ورائه الرئيس أوباما مباشرة ووزيرة الخارجية، سيعملون على خطين: المسار السوري والمسار الفلسطيني. بالنسبة إلى المسار الفلسطيني، هناك تركيز على تثبيت الوضع في غزة أولاً، ثم في مرحلة لاحقة على مفاوضات بشأن قضايا "الوضع الدائم"، وربما وصولاً إلى اتفاق مبدئي لعناصر الحل، بحيث يجري تطبيقه لاحقاً على مراحل. وهذا ما جرى مع اتفاق إيرلندا الشمالية، الذي استغرق التوصل إليه زهاء ثلاثة أعوام، بينما استغرق تطبيقه تسعة أعوام بعد ذلك. لكن هناك، طبعاً، فوارق كثيرة في الوضع بين المنطقتين والمشكلتين، ولا شيء يمكن أن يتم توقعه بشكل كامل، إذ إن هناك كثيراً من التعقيدات في منطقتنا، بما في ذلك في الوضع الداخلي الإسرائيلي الذي ما زال ينحو في اتجاه مواصلة توسيع الاستيطان والسيطرة الزاحفة على أراضي القدس والضفة الغربية، وذلك لوضع الجميع أمام أمر واقع. وفي الوقت ذاته، لا يمكن التقليل من مركزية الملف الأهم لدى إدارة أوباما، وهو ملف الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

بالنسبة إلى الموقف الأوروبي، هناك فقدان كامل للموقف الخاص، إذ تراجعت الاتجاهات الاستقلالية التي كانت تمثلها فرنسا وألمانيا عشية بدء الحرب الأميركية - البريطانية على العراق، وذلك بعد التغيرات السياسية في البلدين. فالتيار الغالب على أوروبا حالياً هو التيار الأميركي، التيار الداعي إلى تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة، كما أن دخول العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي السابق أو جزء منه (دول البلطيق الثلاث) إلى الاتحاد الأوروبي، زاد في الخلل لمصلحة التيار الأميركي داخل الاتحاد. لكن، مرة أخرى، فإن الأزمة الاقتصادية الطاحنة، التي شملت دول أوروبا أيضاً، قد تقود إلى تطورات يصعب توقعها الآن.

من جانبنا، يجب أن نستفيد من المعطيات الجديدة في الوضع الدولي، والتي يمكن أن تفتح أمامنا أفقاً للفاعل وللتأثير والضغط على الإدارة الأميركية ذات العلاقة الاستثنائية مع إسرائيل، والتي هي مصدر الدعم المالي والسياسي الأكبر لها، إلى جانب الضغط على إسرائيل مباشرة.

**سعيد أبو علي:** كي لا أدخل في كثير من النقاط التي تحدث عنها الأخ داود فيما يتعلق بالوضع السياسي والدولي، سأركز على نقطة معينة. أعتقد أن الوضع الفلسطيني في منتهى الخطورة، وعلى مفترق طرق حقيقي. إن هذا العدوان على غزة لم يأت من فراغ، بل كان له أهداف وأرضيات يتعلق جزء منها باستحقاق عملية السلام، وبإخفاق المفاوضات كلها، وعجزها عن تحريك الواقع، وفي الوقت نفسه، باستمرار الممارسات الإسرائيلية على الأرض، تهويداً واستيطاناً، بما يفقد فرص حل الدولتين أي إمكانات واقعية، ويضع الجميع أمام خيارات بديلة. من المهم أن نرى ما يشاع وما يخطط لغزة، وما يقال عن خلق واقع جديد في الشرق الأوسط، وما هي علاقة هذا العدوان بتراجع حل الدولتين، وبتكريس الانقسام بين الضفة وغزة، وأن نسأل أنفسنا: كيف نواجه ذلك كله؟ وهنا لا أريد أن أسيء الظن، لكن موضوعياً، عندما تلتقي حساباتك مع حسابات عدوك، يتعين عليك مراجعة نفسك، فإذا كان هدف إسرائيل تكريس الانقسام بين الضفة وغزة، هل نحافظ على هذا الانقسام الذي يبدد حل الدولتين؟ وإذا كان خيار الدولة الفلسطينية، وحل الدولتين، ما زال قائماً بإرادة دولية جديدة، هل نبده، أم نوجه الجهد الأساسي إلى إنهاء الانقسام بين "فتح" و"حماس"، وإلى إعادة الوحدة السياسية بين الضفة والقطاع تسهيلاً لهذا الخيار؟

**ممدوح العكر:** الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا جرأ العدوان الإسرائيلي، يذكرنا تاريخياً بالمرحلة الأخيرة من الحروب الاستعمارية، سواء أكانت الحرب الفرنسية في الجزائر، عندما حصد المحتل أرواح الآلاف في يوم واحد، أم الأيام الأخيرة من حرب فيتنام. وقد يكون الاستشراس في الأيام أو المراحل الأخيرة من الاستعمار أو الاحتلال تعبيراً عن مأزق معين. والمفارقة هي أن القضية الفلسطينية استعادت روحها كقضية عادلة، قضية شعب محتل يدافع عن حريته. فالتضامن الشعبي العالمي الذي حدث واضح إلى حد كبير، وهو يواصل جذب الأحرار كلهم، ويشدهم إلى الشوارع، بينما في مقابل ذلك، نشهد، إسرائيلياً، التخشب في المشاعر، والتوحد في الحرب، والانحراف أكثر تجاه النزعة اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وهذه مفارقة تختلف عما جرى في تجارب الجزائر وفيتنام، وهي تشكل هماً كبيراً للحركة الوطنية الفلسطينية، وعليها أن تدرس أسبابه.

**كميل منصور:** الاستقلال الجزائري جاء بعد الانقسام الفرنسي، والهزيمة في فيتنام جاءت بعد الانقسام في الرأي العام الأمريكي.

### ما العمل؟

**ممدوح العكر:** لقد استقطبت الانتفاضة الأولى أعداداً كبيرة من الجمهور الإسرائيلي بتأثير من حركة "السلام الآن"، كما أن الحرب على جنوب لبنان في سنة 1982 حشدت تظاهرات ضدها، ضمت إحداها نحو أربعمئة ألف نسمة. هذا الأمر مهم، إذ من المحتمل أن ينجز هذا الضغط الدولي شيئاً مؤثراً داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يزداد اندفاعاً نحو اليمين. لكن المفارقة هي أنه بقدر ما يوجد نهوض داخل الرأي العام العربي والرأي العام الدولي تجاه استعادة مكانة القضية الفلسطينية وإعادة الاعتبار إليها، فإن الانقسام الفلسطيني الداخلي يحد ذلك، كما يحد التأثير في الرأي العام الإسرائيلي. أما الإدارة الأميركية الجديدة فقد تفتت الآفاق في اتجاه آخر مختلف عن إدارة بوش، ويعود ذلك إلى طبيعة شخصية أوباما، وخطابه ومرجعياته وتأثره بمارتن لوثر كينغ، وخلفيته كرجل قانون، وحديثه عن العدالة. فمقاربتة قد تكون مختلفة، وواضح أنها مختلفة عن مقاربة بوش، وهذا يلزمنا أكثر بأن نسرع في عملية حل الإشكال الداخلي، لأن الانقسام مدمر، وواضح إلى أين أوصلنا.

كيف نخرج من هذا الانقسام؟ أتصور أن المحاولات السابقة تمت على خلفية محاولة التوفيق بين "حماس" و"فتح"، لكن الأمر يجب ألا يكون محصوراً بينهما، بل يجب أن يكون هناك حوار وطني شامل، يضم الفعاليات والقوى الفاعلة كلها في المجتمع الفلسطيني، من أجل الوصول إلى استراتيجية مشتركة. والقاسم المشترك بيننا هو ركائز المصلحة الوطنية الفلسطينية، والعودة إلى الأوليات: الشعب الفلسطيني شعب واحد، والتمثيل واحد تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، والبوصلة هي التوجه ضد الاحتلال، والحقوق الوطنية الفلسطينية ثابتة، وعلى رأسها حق تقرير المصير، وكل ما عدا ذلك هو تفصيلات. إن مقاومة الاحتلال حق أساسي، كما أن المفاوضات لها أسس، ويجب مراجعة عمليات التفاوض كافة. أين ارتكبت الأخطاء؟ وأين كان الخلل؟ لا بد من مقاربة جديدة كلياً بعيداً

عن أوسلو، وطريقة أوسلو، وطريقة أنابوليس، وطريقة خريطة الطريق، وحتى آلية الرباعية أيضاً يجب نقدها الآن. علينا أن نعمل لعقد مؤتمر دولي، وقد يكون المجال الآن مفتوحاً، لأن آلية الرباعية الدولية فشلت. علاوة على ذلك، يجب إعادة النظر في دور السلطة، لأنها أنشئت كترتيب انتقالي تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، وكذراع لها، وكانت ترتيباً انتقالياً في اتجاه الدولة. أين أصبحت الدولة في المدى المنظور؟ لقد أصبح إمكان تحقيق الدولة المستقلة ذات السيادة موضع شك. وبالتالي، لا بد من إعادة النظر في دور السلطة، وإعادة الاعتبار إلى المنظمة، وكذلك إعادة هيكلتها وإحيائها على أسس جديدة. هناك أيضاً المقاومة. فإذا كانت البوصلة هي مقاومة الاحتلال ضمن رؤية معينة، فمن الضروري نقد طريقة المقاومة وأساليبها وتكتيكاتها، ذلك بأن كثيراً من أساليبها ينطوي على سلبيات بلا شك. كما أن موضوع بناء أجهزة أمنية في ظل الاحتلال بحاجة إلى إعادة نظر، إذ ما معنى أن يكون هناك 80 أو 90 ألف عنصر في مختلف الأجهزة الأمنية، يستنزفون 35% من ميزانية السلطة، بينما نحن تحت الاحتلال؟ إلى أين نحن ناهبون؟ في الحقيقة هذا شيء سريالي، فأن تكون تحت الاحتلال، وتبني جيشاً وطنياً، هما أمران لا يتفقان. يجب إعادة النظر في ذلك كله من أجل صوغ خطة واستراتيجية وطنية. وإذا وضعنا ركائز المصلحة الوطنية الفلسطينية ومحدداتها نصب أعيننا، يصبح في إمكاننا الوصول إلى قواسم مشتركة تعيد صوغ إجماع وطني جديد، وتمهد لعقد مؤتمر وطني.

**كميل منصور:** أريد أن أعود إلى موضوع إيران، فهي دولة فاعلة على صعيد التطوير النووي السلمي حالياً، ودولة فاعلة في نفوذها في العراق والخليج ولبنان وفلسطين، وأي مفاوضات بين أميركا وإيران في الأشهر المقبلة ستعالج هذه الموضوعات في الوقت نفسه. ففي العام الماضي مثلاً، في ربيع سنة 2008، عندما كان هناك حديث عن عرض من الدول الست (5 + 1) لإيران بشأن البرنامج النووي، لم يتضمن العرض عناصر اقتصادية (بمعنى مكافآت اقتصادية إن هي تخلت عن تخصيب اليورانيوم) فحسب، بل تضمن أيضاً عناصر سياسية. إن الأوضاع خلال فترة إدارة بوش لم تكن ناضجة كي تتفاوض الولايات المتحدة مع إيران بشأن العراق ولبنان وفلسطين، لكن الآن يمكن أن تنضج خلال فترة إدارة أوباما.

أما بالنسبة إلى تركيا، فهي العامل الوسط ما بين إيران والعروبة (السعودية ومصر)، وهذا يشكل علامة سلبية بالنسبة إلينا. في السابق، كان محيطنا الفلسطيني هو المحيط العربي، الأمة العربية، أو العالم العربي، والآن محيطنا أصبح يتضمن تركيا وإيران، فهل هذا يقوينا أو يضعفنا؟ إنه يضعفنا كعروبة. من الجيد أن تؤكد تركيا موقفاً جديداً أكثر تأييداً لنا، غير أن هذا الأمر له دلالة، ودلالته أنها تتدخل، وهو ما يعني أن هناك فراغاً. إن مصر بثقلها كله، والسعودية بثقلها الدولي كله، وبنفوذها لدى أميركا، لا تستطيع أن تشكل عاملاً رئيسياً حاسماً في القضية الفلسطينية العادلة. لقد أصبح هناك الآن عاملان إضافيان هما تركيا وإيران، ويجب أخذهما بعين الاعتبار كفاعلين، وللأسف، بات الموضوع يتخطانا. أنا متخوف من مسألة التعامل مع القضية كموضوع إنساني، وأخشى أن تعود القضية كما كانت في الخمسينيات. وقتئذ، كان هناك الأونروا، وكانت هي الفاعل الرئيسي بالنسبة إلى الدول، وإلى أميركا، والآن عادت لتكون الفاعل الرئيسي في غزة. فإذا كانت السلطة تريد أن يكون لها نفوذ في غزة، ولا تريد "حماس"، فالخيار الوحيد هو الأونروا. وهنا، سنصبح موضوعاً للفعل، ولن نكون فاعلين.

في الحرب الأهلية اللبنانية، عندما كان هناك صراع عربي - عربي، (سورية ومصر بعد كامب ديفيد)، لم تستطع الأطراف اللبنانية أن تتفق. ونحن الآن عملياً في وضع شبيه بوضع لبنان في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فالأطراف اللبنانية كانت بحاجة إلى اتفاق عربي كي تتفق، وها نحن حالياً نحتاج إلى اتفاق عربي - إسلامي كي نتفق، وهذه مصيبة.

**ممدوح العكر:** أريد أن أشير إلى النقطة التي أثارها د. كميل، وهي ألا ننظر إلى الدور الإيراني كدور سلبي أو عدائي، فهذا عنصر فاعل قد نستفيد منه إذا توحدنا. أما بالنسبة إلى إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فهذه نقطة مهمة جداً، ومن خلالها يمكن أن نبدأ بناء استراتيجية وطنية جديدة. ومن خلال إعادة هيكلة المنظمة، وعندما يتم إنشاء مجلس وطني جديد، وفي أسرع وقت ممكن، يكون هو الذي يتعين عليه أن يبدأ بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

وأريد أن أختتم بموضوع تقصير "فتح" فيما يتعلق بالمشروع الوطني. فانغماسها في موضوع السلطة وكامب ديفيد، أحدث خلافاً، وأضاع بوصلة المشروع الوطني، وهذا أحد العوامل المهمة التي جاءت بـ "حماس" سداً للفراغ. المسألة والنقد نوجهما إلى "فتح"، لا لتخليها عن المقاومة فحسب، بل أيضاً لانغماسها في السلطة قبل أن يتم الاستقلال فعلاً، وهذا خطأ.

أضف إلى ذلك سوء الأداء، وسوء الإدارة، وتعثر مجمل المسيرة التفاوضية، واستمرار الاستيطان. هذا أمر غير معقول، وهو الذي فتح الباب واسعاً أمام "حماس". هنا يصبح ذنب السلطة مضاعفاً. على المديين القصير والمتوسط، لن تستعيد الحركة الوطنية الفلسطينية نهوضها إذا لم تستعد "فتح" نهوضها، لذلك فالمطلوب حث "فتح" ومساعدتها على النهوض. المؤشرات غير مطمئنة، لكن يجب ألا نياس، ولا سيما أن ليس هناك قوى أخرى حالياً، وعلى المدى القصير، تستطيع أن تعيد الاعتبار إلى المشروع الوطني، إلا "فتح".

**داود تلحمي:** هناك مسألة أعتقد أنه يجب التشديد عليها، وقد جرى تأكيدها بمختلف الأشكال في مداخلات الزملاء، وهي أهمية الفعل الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بمجيء الفرج من الخارج. علينا ألا ننتظر من إدارة أوباما أن تعطينا شيئاً، إذ لن نحقق شيئاً إلا بمقدار ما نحققه بجهدنا وفعلنا. فمن خلال خطوات أوباما الأولى كرئيس، من الواضح أنه يعيد السياسة الأميركية إلى مدرسة البراغماتية التاريخية. فهو لا أيديولوجيا لديه تكبله، أو تتحكم في قراراته ورؤيته السياسية، كما كانت حال جورج بوش، صاحب الخلفية الأيديولوجية التي جعلته شديد القرب من اليمين المتطرف في إسرائيل والحركة الصهيونية. على خلفية علاقته بـ "التيار المسيحي - الصهيوني" في الولايات المتحدة. ومن هنا أهمية الفعل الفلسطيني، أكان ذلك بالنسبة إلى تعاملنا مع إدارة أوباما، أم مع الوضع الدولي عامة، وذلك بدءاً من إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة وضوح البرنامج الموحد، وعلى أساس المشاركة الواسعة في القرار، والسعي لرسم استراتيجيا كفاحية وسياسية موحدة وواضحة للأعوام القليلة المقبلة. ليس المطلوب أن نعيد النظر في هدف أو برنامج الدولة المستقلة في القدس والضفة وغزة، أي الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، لأن أي بديل وطني آخر مطروح [كالدولة الديمقراطية الواحدة التي يتعايش فيها العرب واليهود معاً على أساس المواطنة المتساوية، أو الدولة ثنائية القومية]. هو كما تفضل د. سعيد، بديل غير عملي إطلاقاً في أي أمد قريب. إنه، في ظل المعطيات الحالية، خيار جميل نظرياً، لكنه ليس قابلاً للتحقيق.

**مدوح العكر:** هناك عملياً بديل للدولة الفلسطينية المستقلة، وقد أصبح قائماً على أرض الواقع ويتمثل في نظام البانتوستانات.

**داود تلحمي:** في هذا السياق، قد يكون مفيداً الإشارة إلى كراس نشره مؤخراً (في أيلول/سبتمبر 2008) الجنرال الإسرائيلي غيوراً أيلاند، الذي كان رئيساً لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في ظل حكومة أريئيل شارون في الفترة 2004-2006. وقد صدر الكراس الذي يتشكل من نحو 60 صفحة، عن مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والقريبة من وجهات النظر الإسرائيلية، بعنوان "إعادة النظر في حل الدولتين".

يقول أيلاند إن قضية الدولتين (والمقصود طبعاً الدولة الفلسطينية) طويت صفحاتها، وإن هناك بديلين برأيه، هما: الأول، "الخيار الأردني"، أي إعادة معظم أراضي الضفة إلى الأردن، والأردنيون ليسوا متحمسين حالياً لهذا الخيار، لكن يمكن للوضع أن يتغير، وقد يفضل الفلسطينيون في الضفة الغربية النظام الأردني على "حماس"، كما جاء في الكراس.

أمّا البديل الثاني، فهو توسيع قطاع غزة عبر إلحاق أراضي مصرية به في مقابل إعطاء مصر أراضي من النقب! وفي الواقع، فإن الإدارة الأميركية الجديدة، بما في ذلك جورج ميتشل، ليس لديها مواقف مسبقة عن الحل. وذلك انطلاقاً من براغماتيتها، لذلك قيل إن ميتشل سيكون مستمعاً في زيارته الأولى للمنطقة.

ويقول أيلاند في كراسه أيضاً، إنه في سنة 2000 كانت فرضية الدولتين ممكنة، أمّا في سنتي 2007 و2008، فقد تغير الوضع جذرياً. وهنا يشير، من جهة، إلى موضوع التوسع الاستيطاني، ومن جهة أخرى، إلى تجربة غزة، حيث قام شارون بترك غزة للفلسطينيين، وتبين بعد ذلك أن السلطة الفلسطينية التي يتحاورون معها غير قادرة على الحفاظ على سيطرتها عليها، وبالتالي تحول الرأي العام الإسرائيلي، في رأيه، في اتجاه رفض تكرار تجربة غزة في الضفة الغربية.

وفي الواقع، فإن السلوك العملي الإسرائيلي على الأرض يذهب في اتجاه صيغة "المعازل" أو "البانتوستانات" الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل، وهو الوضع الذي يبدو أن أصحاب القرار في إسرائيل يميلون عملياً إليه، بمعزل عن تصريحاتهم العلنية.

في المقابل، فإن أي تطور يحدث في الوضع الإسرائيلي الداخلي في اتجاه القبول بمبدأ الاستقلال الفلسطيني هو تطور مفيد، حتى لو كانت الأصوات المتمسكة به فعلياً ضعيفة حالياً. وفي الحقيقة، فإن الوضع هنا يختلف عن أي وضع استعماري تقليدي، لسبب بسيط هو أن الإسرائيليين، أي الطرف المستعمر، موجودون على الأرض، كما أن الأيديولوجيا الصهيونية تتعارض مع أي حل على طريقة جنوب إفريقيا، وهو بديل جيد، لكنه ليس ممكناً. لذلك، فإن الضغط الخارجي، العربي والدولي، مهم بأشكاله كافة.

إن الكفاح الفلسطيني يجب أن يكون متعدد الأشكال، ويمكن أن يناقش، ويتم الاتفاق عليه وطنياً، وفي ضوء ذلك تتم إعادة التفكير في طبيعة السلطة القائمة حالياً، وفي حدود دورها وصلاحتها، على قاعدة أهمية إعادة إحياء دور المنظمة كإطار موحد للشعب الفلسطيني كله. ومن هنا أهمية تفعيل حركة الشعب الفلسطيني خارج الوطن أيضاً، ودوره في إطار هذه الاستراتيجية الموحدة.

(\*) سعيد أبو علي: محافظ رام الله والبيرة، وأستاذ جامعي ● داود تلحمي: كاتب سياسي، وصاحب كتاب "اليسار والخيار الاشتراكي" الذي صدر مؤخراً ● ممدوح العكر: المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ● كميل منصور: أستاذ العلاقات الدولية، وعميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)